التكامل السياسي والاقتصادي العربي الإفريقي لمواجهة تحديات العولمة

أ – الطاهر الواعر علي الواعر
كلية الآداب – زوارة

المقدمة:

إن البحث عن بدائل للعولمة بات مطلباً ضرورياً بعد بروز ظاهرة العولمة، والمخاطر التي باتت تحدق بالإنسان وتعصف بحضارته وقيمه وأخلاقه من كل جانب في ظل العولمة

لا شك أن المتغيرات الدولية والتطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم تلقي بظلالها على كافة البلدان ، واستجابة لذلك ولمواجهة هذه المخاطر، ظهرت التكتلات والتنظيمات والتجمعات الاقتصادية والسياسية .

وتشير بعض الإحصاءات الى أنه منذ بداية القرن العشرين ، أخذت الدول تفكر بشكل جاد في تكوين اتحادات أو تجمعات لتعزيز الروابط فيما بينها ، وتجسيد طموحاتها في التنمية والقضاء على المشاكل التي تواجهها ، فقد شهد العالم في عقد التسعينات توجه قوي نحو التكتل والتوحد ، فظهر الاتحاد الأوربي عام 1993م كفضاء أوربي موحد، كذلك تجمع الآسيان في آسيا، وتجمع النافتا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك .

ونظراً لما تمثله العولمة من تحديات للعالم النامي والأمة العربية خاصة، فقد بات من الضروري مواجهة هذه التحديات وضرورة الإسراع في إقامة التكتلات الإقتصادية والوحدة العربية، خاصة وأن وضع الأمة العربية ينسجم مع ما تمتلكه من مقومات الوحدة وأسبابها، ومع ضغوط الظروف الموضوعية، وما يوجد في العالم من تكتلات عملاقة قادرة على الهيمنة والسيطرة على كل البلدان الضعيفة .

وقد شهد أواخر القرن العشرين ظهور التجمعات الإقليمية العملاقة في صورة التكامل الاقتصادي والذي أوضح بجلاء أن هذا العصر هو عصر التكتلات الدولية الكبرى ، وأنه لا مكان للتجزئة والدول المنفردة ، وعليه فإن التكامل السياسي والإقتصادي العربي الأفريقي سيكون قادراً على الوقوف نداً لهذه التجمعات والفضاءات الاقتصادية العملاقة .

منهجية الدراسة تتطلب عملية تناول مشروع التكامل السياسي والإقتصادي العربي الأفريقي بمنهجية بحث تتمشى وطبيعة موضوع الدراسة، ويتمثل محور تركيز هذه الدراسة على الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تخفف من وطأة الآثار السلبية للعولمة على الأمة العربية والأفريقية، حيث نتناول مشروع الإتحاد العربي الأفريقي لمواجهة تحديات العولمة . أما فيما يتعلق بفرضية هذه الدراسة فإنها تتمثل في أن التحديات التي تواجهها الدول العربية والأفريقية في ظل العولمة تدفعها مثلها في ذلك مثل التجمعات الإقليمية الأخرى الى تحقيق مستويات ملحوظة من التكامل السياسي والاقتصادي ، كما تتبنى هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون وذلك بقصد تسليط الضوء على التكامل السياسي والاقتصادي العربي الأفريقي وما تمتلكه الأمة العربية من مقومات بشرية وموارد طبيعية لمواجهة هذه التحديات، وتمشياً مع الفرضية المثارة في هذه الدراسة فإنه سيتم التعرض إلى الآتي:

1. مدى تأثير العولمة على المستوى السياسي والإقتصادي في المجتمع العربي والأفريقي
2. مرحلة ظهور الإتحاد الأفريقي والدوافع التي كانت وراء إنشائه .
3. التحديات التي يواجهها التكامل السياسي والإقتصادي العربي الأفريقي وكيفية مواجهتها .

1- مدى تأثير العولمة على المجتمع العربي والأفريقي على المستوى السياسي والإقتصادي والثقافي.

لقد أسهمت العولمة بآ لياتها الحديثة في تقليص دور الدولة بشكل خاص لا سيما دول افريقيا من خلال سيطرتها على الإقتصاديات المحلية التي دخلت في نشاطات اقتصادية عالمية، ودعوتها للمزيد من حرية انتقال السلع والخدمات وتبادل الأفكار والمعلومات وانسياب رؤوس الأموال والعمال، وتحويل العالم الى سوق مفتوحة دون حواجز أو عوائق سواء على مستوى الإنتاج أو التوزيع أو التسويق أو المنافسة، شخوصها مؤسسات الإقراض الدولية ، ومنظمة التجارة العالمية، ووسائلها رأس المال العالمي ورأس المال الصناعي والقروض والمديونية .

ولم تعد تلك الدول الفاعل المؤثر داخل حدودها، كما أنها لم تعد المحور الرئيسي للنشاط الإقتصادية على الصعيد العالمي، بل هناك الشركات المتعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية .

ولا ريب بأ ن ذلك قد أدى الى تآكل قدرة الدولة الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلي، إلا أن العولمة كما – يعتقد سمير أمين – في ذاتها لم تلغ وجود الدولة فينتج عن ذلك تناقض جديد ، وأن تكون الرأسمالية قادرة على التغلب عليه ، فليست الرأسمالية نظاماً اقتصادياً فقط ، بل هي نظام كلي لا فصل فيه بين الإقتصاد والسياسة[1].

ونتيجه للأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها غالبية الدول العربية والأفريقية يظهر مدى الحاجة الى جهاز الدولة كي تتمكن من إيجاد آلية للتعامل بصورة فعالة مع واقع العولمة الإقتصادية، والاعتماد على ذاتها في برامجها التنموية والقضاء على المشاكل التي تواجهها.

ولا شك أن مروجي قيم العولمة قد بدأوا بوضع استرتيجية جديدة للكيفية التي يمكن عن طريقها التدخل في التنمية الداخلية للدول ، دون أي ردة فعل تؤثر في مصالحهم ولكي تجد العولمة نوعاً من القبول من قبل المجتمعات الإنسانية رأى أنصارها أن يكون لها بعد سياسي يقوم على الحرية بكل أشكالها، بمعنى حرية العقيدة وحرية الحياة الخاصة ودون تدخل ، وحرية التوافق مع الإرتقاء بآدمية الإنسان ، ويرى أنصار العولمة أنها الوسيلة الوحيدة للديمقراطية منتقدين أي أسلوب آخر غير الأسلوب الفردي[2] .

هذا ويعتبر أنصار العولمة أن الإقتصاد والمصالح الإقتصادية هي اللغة المشتركة بين الشعوب، لذلك فإنهم يركزون على الجانب الإقتصادي أكثر من تركيزهم على بقية الجوانب الأخرى ، لذا يقدم السوق على أنه البديل الأسلم لإقتصادياتهم حيث حرية التجارة والبورصة والبنوك والأسواق المفتوحة باعتبارها المعايير التي أثبتت نجاحها، وبالتالي فهي الأجدر بأن تفوز وتسود الحياة الإقتصادية، كل ذلك بطبيعة الحال على حساب دور الدولة الوطنية الذي يتم تقليصه إلى الحد الأدنى عن طريق مؤسسات الإقراض الدولية ، ومنظمة التجارة العالمية والشركات عابرة القارات . إن العولمة الإقتصادية لا تعالج الإختلالات الهيكلية المتأصلة في هياكل الإنتاج ولا تعالج مشاكل التنمية بعيدة الأمد، بقدر ما تفرض إصلاحات هيكلية ذات طبيعة مالية وتجارية ونقدية طبقاً لوصفات وأيديولوجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ... وليس وفقاً لشروط التنمية الوطنية ، فإن الدول المعنية ستكون ملزمة بتعديل أولويات إقتصادها صوب أغراض وأهداف ومصالح ومراكز الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها[3]، إن اقتصاد العولمة غير عادل ويقوم على استلاب جهود الضعفاء لمصلحة

الأقوياء واذا اقتضته ضرورة التوسع أن ينقل وحدات انتاجية في اقطار شتى في العالم وفق مصالحه وأولوياته ، كما أنه لا يعني بما تحتاج اليه الشعوب من سلع وخدمات بل بما يعود عليه من أرباح .

من آثار العولمة الإقتصادية ازدياد الهوة بين النخبة والأكثرية في البلد الواحد نتيجة افتراسها لحقوق العمال واستغلال جهودهم لحساب الرأسمالية الجشعة . كما أن من آثارها سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على الإقتصاديات النامية ولا سيما الدول العربية والأفريقية خاصة في ظروف غير متكافئة وليست عادلة، هذا الواقع أدى إلى محاصرة هذه الإقتصاديات النامية وإجبارها على نمط محدد يتمثل في كونها مصدر للمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، كما تعني العولمة على شدة التنافس الإقتصادية على الساحة الدولية، الأمر الذي بدوره عمق الاتجاه في هبوط أسعار الموارد في الأسواق العالمية، مما ساهم في تزايد الأزمات الإقتصادية في البلدان العربية والأفريقية التي هي أساساً اقتصاديات متهالكة لأنها نتاج الاستعمار الأوربي في مرحلته السابقة [4] .

لقد اكتسحت العولمة وشركاتها العملاقة كل شئ في افريقيا بسبب سيطرتها على رأس المال والتقنية العالية التي جعلت الشركات الكبرى لا تلجأ الى الأيدي العاملة إلا في نطاق أضيق ، وهذا يعني : المزيد من البطالة التي تؤثر على الحياة الإجتماعية سواء من حيث تدني التعليم والفقر وانتشار الفساد والأمراض والأوبئة ، ناهيك عن مشكلات تلوث البيئة بسبب الإنخراط في استغلال المناجم وأخشاب الغابات والتصحر وهجرة الأيدي العاملة الفنية المدربة [5] .

وفي الوقت الذي حققت فيه العولمة فوائد كبيرة للدول المتقدمة من خلال سيطرتها على وسائل التقنية الحديثة ، وجذب الإستثمارات، وتدفق رؤوس الأموال، وانضمامها في التجمعات الإقليمية الكبرى ، نجد أن تأثير العولمة كان سلبياً على إقتصاديات دول العالم النامي وخاصة الدول العربية، سواء كان في مجال السياسة المالية والنقدية، أو التجارة، أو في مجال التقنية والمعلوماتية الحديثة .

إن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية أخذت تفرض العولمة على كل شئ، حيث أصبحت تعي جيداً بأن كل برامجها المتعلقة بتلك العملية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوجه الثقافي لشعوب العالم النامي ومدى استيعابها لتلك البرامج، لذا فإن ضمان نجاح العولمة يكمن في ايجاد أرضية تمكنها من الوصول الى تهيئة الشعوب ثقافياً وحضارياً لتقبل ثقافة الإستهلاك . فمن انعكاسات العولمة الثقافية هو توطين وترسيخ هذه الثقافة حتى يكون الفرد مستهلكاً غير منتج، وهو ما يحقق هدف أساسي لتوجهات النظام الراسمالي .

فالدول الغربية تسعى بكل وسائلها الممكنة لنشر ثقافتها الإستهلاكية بين شعوب الدول النامية وبالأخص الدول العربية لطمس وتغييب الثقافة الوطنية لها وتحقيق مصالحها في هذه المناطق وقد اكتسبت الثقافة في الدول الكبرى أهمية خاصة، وأصبحت مؤثرة بسبب الإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية القوية التي ترتكز عليها، ومع ذلك لا توجد ثقافة عالمية واحدة مسيطرة، وكما يقول محمد مراد: صحيح إن ما يحدث اليوم يشكل تغيراً هائلاً تدخل معه البشرية في عصر المجال السمعي والبصري، والتواصل الفوري المباشر، أي أن النمط التليفزيوني هو المسيطر، كما أننا إزاء عالم افتراضي أثيري يتألف من الصور والإشارات والنصوص المرئية والمقروءة على الشاشات الألكترونية الدائمة البث بما بات يشكل تهديداً لمنظومات القيمة والرموز وتغيراً في المرجعيات الوجودية وأنماط الحياة، حيث وجدت الثقافات الخاصة والأمم والشعوب الأخرى نفسها عارية أمام تدفق الرسائل والإعلانات التي تجوب العالم على مدار الساعة حاملة معها أبطالاً ورموزاً جديدة أخذت تملأ مخيلة المشاهد بدءاً بعارضات الأزياء ونجوم الكرة ، وصولاً الى رموز الفن والسينما ، والأعمال، والألبسة، والأطعمة ، وأنماط السلوك والمفردات اللغوية المتكررة [6] .

هذا ولقد لعبت وسائل التقنية الحديثة ولا سيما المتصلة بالقنوات التليفزيونية والمحطات الفضائية ، فضلاً عن انتشار وسائل الإتصال الحديثة من الشبكة العالمية "الانترنت"الى القنوات الفضائية وغيرها دوراً كبيراً في فرض النمط الثقافي الغربي ومحو الثقافات المحلية الأخرى، وإبراز الثقافة الغربية على أنها الأفضل والأنسب للجميع، حيث تبث هذه المحطات العديد من المسلسلات والأفلام المليئة بصور التحلل الأخلاقي والصراعات وأعمال العنف، بهدف التأثير في قيم الشباب الأفريقي عامة والعربي خاصة، واختراق ثقافته الإستهلاكية الغربية من خلال الثقافة العربية الإسلامية، حيث لم يعد هناك من سبيل لحماية الشباب من آثارها السلبية ونتائجها المدمرة على عقولهم وأفكارهم ومعتقداتهم بما يرى ويسمع عن تلك الثقافة التي سخر لها الغرب كل الإمكانات الإعلامية والدعائية لإظهارها بأنها النعيم الدنيوي .

إن هاذه الأوضاع الصعبة التي تعيشها المجتمعات العربية والأفريقية شكلت دوافع قوية للتعاون والتكامل السياسي والإقتصادي للبلدان العربية والأفريقية الذي يعول عليه في القضاء على المشاكل من خلال مؤسساته وأجهزته المختلفة .

1. **مرحلة ظهور الإتحاد الأفريقي والدوافع التي كانت وراء إنشائه:** شهد العالم خلال العقود الأخيرة سلسلة من المتغيرات الإقتصادية في ظل العولمة، حيث أصبحت الأنشطة الإقتصادية الدولية أكثر ترابطاً وانتشاراً تحركه تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية والعديد من التكتلات التي ساهمت بشكل كبير في بلورة النظام الإقتصادي الجديد الذي يتسم بعدم التوازن ويشكل تحدياً كبيراً لمسيرة التنمية في الدول العربية والإفريقية ، ونظراً لما تمتلكه القارة من مقومات اقتصادية التي تمكنها من إعادة هيكلة اقتصادياتها والاندماج في السوق العالمي، وحرصاً على وحدة القارة وتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإستفادة من الآليات والأدوات التي توفرها العولمة وأخذ المكانة اللائقة للدول العربية والافريقية بين شعوب االعالم ، جاء الاتحاد الافريقي كتطوير لآليات التكامل والتضامن والوحدة في القارة الافريقية، شعوراً من شعوب وحكومات الدول الافريقية بأن منظمة الوحدة الافريقية لم تعد بشكلها الذي وضعت عليه قادرة على مواجهة التغيرات الافريقية والعالمية .

جاء إعلان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الذي انعقد في أديس أبابا في شهر مايو عام 1963م ، تضمن حق تقرير المصير ، والإعتراف بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن ، كما يؤكد على تمشي الميثاق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . " منظمة الوحدة الافريقية جاءت عام 1963م لتشكل الإطار الذي استطاع جمع الدول الأفريقية المستقلة في منظمة واحدة لأول مرة في تاريخها، رغم أن هذه المنظمة لم تكن حسب ميثاقها كفيلة بتحقيق طموحات الأفارقة في الوحدة، إلا أنها كانت تشكل الحد الأدنى الذي يمكن البناء عليه مستقبلاً [7]،

وعلى الرغم من الإنتقادات الموجهة لمنظمة الوحدة الافريقية كونها لا تخرج عن أي منظمة دولية تقليدية مثل جامعة الدول العربية ، بمعنى أن هذه المنظمة : " تقوم على التعاون أكثر مما تقوم على التنازل عن قسط من السيادة القومية للدول الأعضاء بآية صورة من الصور[8]، وبالرغم من الإعلان عن ميلاد منظمة الوحدة الا فريقية (OAU)، فإن الدول الافريقية لم تتوقف عن استحداث العديد من التجمعات والتنظيمات الإقليمية الفرعية ، بهدف تحقيق التعاون والتكامل الإقتصادي والإجتماعي والسياسي فيما بينها وقد نجحت هذه التجمعات في تحقيق بعض أهدافها، ومن أهم هذه التجمعات والتكتلات:-

- السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي " كوميسا " (COMESA)
- التجمع الإقتصادي لدول افريقيا الجنوبية " سادك " (SADC)
- التجمع الإقتصادي لدول غرب افريقيا " الإيكواس " (CEOA)

- الإتحاد الإقتصادي لافريقيا الوسطى " الإيكاس " (ECCAS)
- اتحاد المغرب العربي (AMU) عام 1989م ، وقد شمل " ليبيا - تونس الجزائر- المغرب - موريتانيا " بهدف تحقيق التكامل الإقتصادي وتوطيد العلاقات فيما بينها .
- تجمع دول الساحل والصحراء " س – ص " CEN - SAD ، ويعتبر أحدث التجمعات كتكتل إقتصادي إقليمي في القارة الافريقية ، الهدف منه خلق تكتل إقتصادي افريقي متكامل لمواجهة التحديات الإقتصادية العالمية التي يشهدها العالم اليوم، وقد تم التوقيع عن الوثيقة التأسيسية لتجمع دول الساحل والصحراء عام 1998م، ويشمل كل من (ليبيا – السودان- تشاد – النيجر- بوركينا فاسو – مالي - السنغال – غامبيا – اريتريا – موريتانيا – افريقيا الوسطى - جيبوتي – مصر – المغرب - تونس - الجزائر)، ويبلغ عدد سكانه " 320 مليون نسمة " ثلاثمائة وعشرون مليون نسمة ، أي نصف سكان القارة الافريقية تقريباً. وهو من أكبر التجمعات الإقتصادية الافريقية، وكان من المتوقع أن يكون له الأثر الكبير في مواجهة التحديات الدولية الجديدة في ظل العولمة ، نتيجة لما تتمتع به قارة افريقيا ، حيث يتنوع فيها المناخ وتتباين فيها الكثافة السكانية من منطقة لأخرى، فضلاً عن وجود مقومات التكامل الإقتصادي الإقليمي بين بلدانها، وتتضمن معاهدة إنشاء التجمع على خلق اتحاد اقتصادي بين الدول الأعضاء، ودفع العمل الوحدوي بين هذه الدول من كافة المجالات، ويمتاز تجمع دول الساحل والصحراء بموقعه المتميز الذي يربط البحر المتوسط بغرب القارة وشرقها ووسطها ، إضافة لذلك التجانس الثقافي والإجتماعي الذي يربط شعوب دول التجمع " يستهدف التجمع إنشاء كتلة اقتصادية افريقية متكاملة، لها إستراتيجية تحقق مفهوم الإعتماد على الذات من خلال تكامل اقتصاديات دول التجمع ، وقد عمل التجمع على تطوير أهدافه ، فقد بدأ في عام (1998م) بمجموعة أهداف اقتصادية تتعلق بتسهيل حركة عوامل الإنتاج الوطنية، والسلع والبضائع ذات المنشأ الوطني عبر حدود دول أعضاء التجمع، وذلك بقصد تحقيق التكامل الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي كهدف طويل المدى[9]،

وبالرغم من أن بعض هذه التجمعات الإقليمية لم تؤد دورها بالشكل المطلوب لا سيما الدول النامية ، إلا أنها تبقى نقطة هامة في التوجه نحو اتحادات أعم وأشمل، كما أن الظروف الراهنة تحتم على الدول ضرورة التجمع والتوحد لتحقيق حياة أفضل لشعوبها .

هذا وتجدر الإشارة الى أن مسيرة العمل العربي المشترك تضمنت إثنتي عشرة تجربة ومحاولة من أجل تحرير التجارة العربية، وإقامة سوق عربية مشتركة، ومن أبرز هذه التجارب إقامة ثلاثة تجمعات فرعية وهي :

- تشكيل مجلس التعاون الخليجي عام 1981م . بهدف حماية الموارد البترولية العربية، وتشكيل آلية دفاعية ضد التهديدات الايرانية في ذلك الوقت .
- مجلس التعاون العربي عام 1989م . ويضم كل من : مصر واليمن والعراق والاردن كوحدة اقتصادية وسياسية إلا أنه فشل بسبب الغزو العراقي للكويت.
- إتحاد المغرب العربي عام 1989م . ويضم كل من: ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا، إلا أنه لم يحقق أية منافع اقتصادية ملموسة لأعضائه.

وهكذا أقامت الدول العربية تجمعات إقليمية، بينما أحجمت عن العمل الجماعي المشترك نتيجة الخلافات السياسية وعدم وجود إرادة لإقامة التكامل الإقتصادي العربي وقد دخلت الأمة العربية في عدة تجارب وحدوية عربية، سواءً كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، إلا أنها لم تعمر طويلاً نتيجة ما يحيكه أعداء الأمة العربية من مؤامرات ضدها من أجل تدمير الأمة العربية والهيمنة على مقدراتها.

بالإضافة الى ذلك عدم وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين الدول العربية، والإختلاف الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، وسوء إستخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقاتها مع بعضها البعض، حيث كانت بعض الدول العربية تميل في أغلب الأحيان الى إستخدام نفوذها السياسي للدول التي تحتاج الى مساندة سياسية أو مساعدة إقتصادية من أجل تحقيق أهداف محددة لها سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي، وقد يلجأ بعض الدول العربية أحياناً للمقاطعة الإقتصادية في سبيل إنجاز أهدافها السياسية. ويرى محمد المغيربي بأن : السمة البارزة للنظام العربي منذ بداية التسعينات هي حالة التردي والإنهيار السائدة به، والآثار السلبية لهذا التردي على قضية التنمية والديمقراطية في الوطن العربي، وقد أدت التناقضات العربية السياسية منها والإقتصادية والتي إنفجرت أثناء حرب الخليج الى جمود العمل المشترك في كل المجالات وتركت للقوى السائدة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة إتخاذ مبادرات فتح مسارات السلام إعتباراً لتوجهاتها ومصالحها وانطلاقاً من هيمنتها الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط، والإقتصادية على سوق المحروقات[10] .

ولعل من أسباب عدم نجاح قيام الوحدة العربية والتكامل العربي وجود الكيان الصهيوني كقاعدة متقدمة للغرب تعمل على رعاية المصالح الغربية الامريكية، فلقد كان لهذا الكيان الدور البارز في شق وحدة الصف العربي وإنهاك قواه السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وعدم التئام شمل العرب، وذلك بكل الوسائل المتاحة له والمدعومة من الدول الغربية عامة والولايات المتحدة الامريكية خاصة، كل ذلك قد تم بمباركة الولايات المتحدة الامريكية وتحت الشعارات البراقة، النظام العالمي الجديد، السلام العالمي، الديمقراطية، وحقوق الإنسان .

وتعمل الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية على جر العالم الى نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي جديد، يخدم مصالحها ويحقق أهدافها ويزيد من ضعف وتفكك المجتمعات النامية وتبعيتها لها. وفي إعلان الجزائر الصادر عن تلك القمة، أعرب القادة الأفارقة عن قلقهم البالغ من مخاطر العولمة، حيث ذكر الإعلان أن:"العولمة تشكل – في المقام الأول وبدون منازع – التحدي الأكثر شمولاً، حيث أنها أصبحت اليوم تثير المخاوف مما تحمله من تهديد لسيادتنا ، وخصوصياتنا الثقافية والتاريخية، وما تثيره كذلك من رهانات خطيرة على آفاق التنمية في بلداننا [11] .

من هنا تواصلت جهود القادة الأفارقة في تحقيق الأمل الذي كان يراود الشعوب الأفريقية، وتكوين فضاء افريقي تنطوي تحته جميع الدول الافريقية، فقد صدر الإعلان عن قيام الإتحاد لأفريقي في مدينة سرت بليبيا عام 2001م ، وتجدر الإشارة الى أن المحور الرئيسي لدول الإتحاد الأفريقي في مواجهة تحديات العولمة يكمن في تحقيق التكامل الإقتصادي والسياسي بين شعوب القارة .

ويعتبر تكتل الإتحاد الأفريقي (AU) من أبرز التكتلات الإقتصادية والسياسية العالمية، حيث يضم في عضويته حوالي (566,600) مليون نسمة أي حوالي خمس سكان العالم، ويشغل مساحة تقدر بحوالي 20% من مساحة الكرة الأرضية، وتزخر القارة بالموارد الطبيعية والمقومات البشرية ، حيث تشير الإحصائيات الى أن القارة تتمتع بثروات كاملة وإمكانيات بشرية ومادية نذكر منها [12] .

جدول (1)
التوزيع النسبي للموارد الطبيعية بالقارة الافريقية

الموارد الطبيعية	الماس	الذهب	الكروم	المنجنيز	اليورانيوم	الفوسفات	النفط	الكاكاو	البن
% من اجمالي الانتاج العالمي	98	75	97	50	25	33	20	70	13

المصدر: تقرير الامين العام لصندوق الامم المتحدة للسكان ، نيويورك 1999م .

إضافة إلى ما تتمتع به القارة من المنتجات الزراعية والحيوانية ومنابع المياه، كما أنها تمثل سوقاً واسعاً يرتبط بعدد سكانها، مما يؤكد أن افريقيا ستكون محط أنظار العالم مستقبلاً .

ونظراً لما تمتلكه القارة من مقومات اقتصادية وسياسية وجغرافية، فقد تعرضت القارة في الماضي للهيمنة الإستعمارية التي سيطرت على مقدراتها وثرواتها لفترة طويلة، وتفادياً لعودة الإستعمار من جديد، وحرصاً على وحدة القارة وتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها، ولموجهة التحديات التي تفرضها العولمة بصورة أكثر فعالية والقضاء على المشاكل التي تواجه القارة، جاء إعلان الإتحاد الأفريقي بهدف جمع الصف الإفريقي " ويبدو أن الأفارقة على موعد مع مطلع القرن الجديد، ففي هذه المرة وفي يوليو عام (2000م) أي بعد مرور مائة عام على مؤتمر لندن ، أعلن في لومي عن قيام القانون التأسيسي للإتحاد الافريقي[13] .

ومن غير المتصور أن يقوم الإتحاد الأفريقي بإلغاء التنظيمات الأفريقية القائمة وما تمثله من تجارب تنظيمية مهمة، حيث رأى أن بعض هذه التنظيمات مفيدة للغاية، وقد اعتبر التجمعات الإقتصادية الإقليمية كالكوميسا بمثابة إحدى الركائز المهمة التي ينهض عليها الإتحاد الإفريقي .

هذا وتجدر الإشارة الى عودة المغرب الى حضيرة المؤسسة الأفريقية ، بعد موافقة قادة ورؤساء الحكومات الأفريقية بعودة المغرب الى صفوف الإتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة المنعقد بأديس أبابا في 30 يناير 2017م بعد قطيعة دامت 32 عاماً، وقد انسحب المغرب من عضوية الإتحاد الأفريقي عام 1984م إحتجاجاً على قبول عضوية الإتحاد لجبهة البوليساريو التي تطالب بانفصال الصحراء الغربية عن المغرب ، مما يدلل على أن وجود المغرب طبيعياً في القارة الأفريقية ويساهم في حل النزاعات وتفتح افريفيا أمام المستقبل المشرق .

إن من بين أهداف الإتحاد الأفريقي هو تحقيق وحدة وتضامن الدول الأعضاء، والدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها والدفاع عنها وتحقيق التكامل الإقتصادي والسياسي والإجتماعي بين شعوبها، وتعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية، وتهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الإقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية، وتعزيز المواقف حول المسائل ذات الإهتمام المشترك للقارة وشعوبها، مع الأخذ في الإعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيز السلام والأمن والإستقرار وتحقيق التنمية والرفاهية لأبناء القارة، وكما يرى محمود ابو العينين بأن: "الرؤيا الجديدة التي طرحها الإتحاد الأفريقي تمثل اقتراباً جديداً يحسن بصفة عامة من فرص القارة في إمكانية احتواء الصراعات واحلال السلام والأمن ، الأمر الذي يمهد لانتقال افريقيا في ظل الإتحاد من حالة الفوضى وعدم الإستقرار الى حالة الإستقرار والأمن، كي تتمكن افريقيا من تكريس جهودها للتنمية ورفع مستوى حياة شعوبها[14]، أن قيام الإتحاد الأفريقي يدل على أن افريقيا قد وعت بحقائق العصر والتحديات التي تواجهها، ويضعها في دائرة الإهتمام العالمي، كما يساهم في تحقيق التكامل والتنمية من خلال ضمان الإستقرار والأمن في القارة، لأنها وحدها صاحبة المصلحة الحقيقية في الإتحاد في وقتنا الراهن في عصر التكتلات والفضاءات والقوى الكبرى ، والإستفادة

من الإمكانيات والموارد المتاحة لها ، حيث أن التكامل العربي الافريقي المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المخاطر التي تواجهها الأمة العربية والأفريقية وتحقيق التنمية والتحرر والتفاعل على الساحة الدولية كقوة إقليمية وإقتصادية قادرة على مواحهة تحدي العولمة .

3: لتحديات التي يواجهها التكامل السياسي والإقتصادي العربي الأفريقي وكيفية مواجهتها:

تمثل العولمة تحدياً للعالم النامي والأمة العربية خاصة، ولعل الوقت قد حان أكثر من أي وقت مضى لمواجهة هذه التحديات وضررة الإسراع في إقامة التكتلات الإقتصادية والوحدة العربية، خاصة وأن وضع الأمة العربية ينسجم مع ما تمتلكه من مقومات الوحدة وأسبابها ، ومع ضغوط الظروف الموضوعية، وما يوجد في العالم من تكتلات عملاقة قادرة على الهيمنة والسيطرة على كل البلدان الضعيفة، خاصة وأن الدول العربية قد مرت بتجارب عديدة، كان الهدف منها تجميعها في تكتلات ذات أهداف مختلفة إلا أنها أخفقت كلها في ايجاد كيان موحد يمكن التعويل عليه في توحيد المواقف والغايات العربية .

واذا كانت المخاطر هي التي توحد الشعوب أو الأمم ، هل لا يوجد مخاطر ضد الأمة العربية اليوم؟

واذا كانت العولمة الإقتصادية تعني الخصخصة والغاء الحماية الجمركية ، وحرية تبادل السلع والخدمات والإستثمار وغيرها من آليات السوق ، فإنكل ذلك يتطلب نظاماً إقتصادياً افريقياً مشتركاً يوفر ضمانة أكثر لمواجهة الضغوط الدولية وقد يجعل خيار العولمة خياراً نسبياً حتمياً ، لذلك على الدول الأفريقية أن تتكتل لأن هذا الأمر يساهم في تطوير اقتصادها ويسمح لها بأن تبني مؤسسات ذات قدرة تنافسية[15] .

لقد عمد الغرب الى طرح أفكار ومشاريع من شأنها إعاقة أي تكامل عربي وجعل الأمة العربية مجزأة، وهو الذي رسم حدودها الجيوسياسية، ولقد رأينا في السنوات الأخيرة بروز فكرة " الشرق أوسطية "الهدف من ورائها فصل أقطار الوطن العربي الواقعة في شمال افريقيا، ومحاولة إدماج المشرق العربي مع الدول المجاورة للكيان الصهيوني، وبذلك يتم تغييب القضية الفلسطينية قضية العرب جميعاً، وإحلال الرابطة الجغرافية الإقتصادية محل رابطة القومية العربية والقضاء عليها نهائياً، وبرزت أيضاً فكرة " المتوسطية " بدعوى الشراكة - الأورو متوسطية -

الهدف منها فصل أقطار المغرب العربي عن بقية الأقطار العربية والحيلولة دون تكامل اقتصادي أو قيام وحدة عربية، بالإضافة الى ذلك إقامة أنظمة وقوميات إقليمية موازية أو بديلة للنظام الإقليمي العربي، كما أنه يعد جزأ من الصراع على النفوذ والمصالح في حوض البحر المتوسط.

وقد تأثرت الدول الأفريقية وبالأخص الدول العربية، مثل غيرها من دول العالم بمشروع الليبرالية المتوحشة في ظل العولمة، بسبب الإضطرابات والفوضى في المجالات الإقتصادية والإجتماعية بما يؤدي الى الركود الإقتصادي والكساد التجاري اللذين يؤديان بدورهما الى خلق حالة من القلق والفزع لدى المواطنين ويجعلان اليأس يدب في النفوس،" إن الأقطار العربية على الرغم من اختلاف المشكلات الإقتصادية والإجتماعية لكل منها تواجه بدرجات متفاوتة تحديات بالغة التعقيد زاد من صعوبتها وتعقيدها الوضع الإقتصادي والإجتماعي الراهن الذي صنعته العولمة، ورسمت له الطريق بما يتماشى ومصالح الغرب الرأسمالية الذي بنى أيديولوجية على أن تكون دولة الأطراف مستهلكة لا منتجة، وما يزيد من صعوبة الوضع عدم نجاح الأقطار العربية في التوصل الى صيغ فكرية مناسبة لمواجهة هذه التحديات، في حين يتغير العالم ويتقدم بسرعة

مذهلة من حولها [16]، وبتحليل الوضع الإقتصادي الدولي الراهن في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية تبين لنا أن العالم قد شهد خلال العقود الماضية سلسلة من المتغيرات الإقتصادية في ظل العولمة ، حيث أصبحت الأنشطة الإقتصادية الدولية أكثر ترابطاً وانتشاراً تحركه تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية، والعديد من التكتلات التي ساهمت وبشكل كبير في بلورة النظام الإقتصادي الجديد، كما نجد أن المستفيد من هذا النظام هي الدول التي لها القدرة التنافسية ولها الخبرة المكتسبة في السوق الدولي . وقد برز لاعبين جدد في الإقتصاد العالمي الجديد، خاصة في منطقة شرق آسيا، واليابان والصين، وعدد آخر من الدول التي تطمح في أن تشكل جزءاً من عملية تنظيم الإعتماد المتبادل في الإقتصاد العالمي:"ويعد هذا المتغير الجديد من أحد المؤثرات التي ساهمت وبشكل مباشر في صياغة توجهات الإقتصاد العالمي، وذلك للحفاظ على نصيبها في السوق وقدرتها التنافسية والنفوذ الذي يمكنها من توجيه دفة الأمور وفقاً لمصالحها الإقتصادية ومخططاتها ومن هذه القوى الإتحاد الأوربي الذي يعتبرمن أكثر الحالات الإندماجية تقدماً في العالم اليوم ، واليابان، والصين ، والنمور الآسيوية التي تضم شرق وجنوب شرق آسيا وتشمل كلاً من:(ماليزيا ، واندونيسيا، وهونج كونج ، وتايوان ، وتايلاند، ذات الإقتصاديات الفاعلة والقوية). وقد حققت طفرات إقتصادية وتكنولوجية هائلة إستحقت بموجبها لقب الدول حديثة التصنيع (NICs) أو أكثر الإقتصاديات ديناميكية (Most Dynamic Economies) ، وذلك وفقاً لتصنيف (منظمة التعاون الإقتصادي للتنمية): حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تقدمت في كثير من الأحيان 10 % سنوياً ، نقلتها الى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة، ونجحت عن طريق الهندسة العكسية والإقتباس في تطوير تكنالوجيا تناسب إمكاناتها وظروفها فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيباً ملائماً في السوق العالمية [17]

هذه الظواهر في النظام الإقتصادي الدولي الجديد تتسم بعدم التوازن، وتشكل تحدياً كبيراً لمسيرة التنمية في البلدان النامية خاصة التي تمكنها إمكانياتها الإقتصادية من إعادة هيكلة اقتصادياتها والاندماج في السوق الدولي، "إن افرازات العولمة ليست في وحدة العالم فقط ، وإنما في ظهور الإقليمية الجديدة ، فالإتحاد الأوربي في اوربا ، والآسيان في آسيا، والنافتا في كندا والولايات المتحدة الامريكية والمكسيك، والكوميسا في افريقيا ، والسيركور في امريكا اللاتينية ، هي جميعاً أشكالاً جديدة للإقليمية تشكل تحولات عميقة في العالم [18].ويرى محمد المغيربي أن: ظاهرة التكتل والإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة حيث عرفها النظام العالمي منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن التكتلات التي برزت مؤخراً ومن القواعد الرئيسية في العلاقات الدولية كما يرى الدكتور ابراهيم ابوخزام هي:التي تقول (إذا وجد الفرد وجد السلام وعند وجود إثنين يبدأ الصراع ، ومتى وجد ثلاثة تبدأ التحالفات) ويضيف دعونا نحلل بعض مظاهر الحاضر، البعض ينظر للإتحاد الاوربي على أنه إتحاد تعاوني ، فهو في صيغة لتعاون اوربا حلت محل صراعاتها.. . إن هذا صحيح على المستوى الأوربي ، لكن الواقع الحقيقي للتكتل هو (الصراع) مع الآخر .. إن الإتحاد الأوربي هو نتيجة لا غير لقانون الصراع العالمي .. فقد أدركت فرنسا أنها ليست قادرة بمفردها على خوض الصراع العالمي، وهو نفسه إدراك المانيا وايطاليا...الخ. إن هذه الدول إندفعت مجبرة للتعاون من أجل الصراع مع آخرلم تعد أي منها قادرة على مواجهته منفردة (فالأحلاف تتماسك بالخوف لا بالحب) تلك هي بعض القوانين الثابتة في العلاقات الدولية، وهي القوانين التي تشكل المواد الأولية لعلم العلاقات الدولية، وهي تتفاعل في المختبر الذي يضفي على العلاقات الدولية طابعها العلمي ألا وهو التاريخ [20] .ونظراً لما تتميز به القارة الأفريقية من موارد وامكانيات وفيرة والتي لم تستغل الإستغلال الأمثل بسبب سيطرة الشركات متعددة الجنسية التي لا تولي إهتماماً بالتنمية

الإقتصادية والإجتماعية في افريقيا ، بل هدفها هجرة الأيدي العاملة الرخيصة ونقل المواد الخام الأفريقية الى الولايات المتحدة واوربا لإستغلالها في صناعاتها وخلق سوق لها في افريقيا، لذلك على الدول العربية والأفريقية خوض غمار التنمية الإقتصادية التي حرمت منها طيلة الإستعمار الغربي واستغلال ثرواتها بالتركيز على التصنيع خاصة وأن افريقيا تمتلك المواد الخام اللازمة ولديها الأيدي العاملة الرخيصة، حيث أن التصنيع أصبح مقاساً للشعوب والأمم في تقدمها وتخلفها، ولكي تواجه الدول العربية والأفريقية تحديات العولمة لابد لها من إتباع سياسات واستراتيجيات تساعد في النهوض بقطاع التصنيع كاستراتيجية صحيحة للتنمية الإقتصادية منطلقة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال، حيث اتضح من خلال تجارب الدول المتقدمة أن التصنيع وحده الذي يساعد على حل مشاكل كثيرة تواجه الدول العربية والأفريقية والتي منها المجاعة، البطالة، إنخفاض مستوى المعيشة، والأمراض الفتاكة... الخ[21]، الى جانب تحديات العولمة المختلفة، يواجه الإتحاد الأفريقي تحديات داخلية كالحروب الأهلية، والنزاعات الحدودية، وعدم الإستقرار السياسي وضعف خطط التنمية الإقتصادية، وتفاقم الأزمات الإقتصادية وما نجم عنها من ديون وبطالة وفقر وهجرة.

إن الدول العربية والأفريقية هي أولى الدول المستهدفة من قبل النظام العالمي الجديد في ظل التحديات التي تفرضها العولمة في مختلف المجالات، السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وفي مواجهة التجمعات الإقليمية، وبالتالي فإنها بين خيارين: إما أن تبقى تحت الوصاية الغربية التي تسعى للحد من إستقلالية السياسات الإقتصادية العربية والأفريقية، والإعتماد على أسواق الدول المتقدمة، وإما أن تلتقي مع بعضها في تجمعات إقليمية وتكتلات إقتصادية وتعمل بشكل جاد على إعادة النظرفي سياستها الإقتصادية للإستجابة للعولمة الإقتصادية ومواجهة تحديات العولمة، وأن تصبح عضواً فاعلاً في النظام الإقتصادي الجديد والتي أطلق عليها المجالات الإقتصادية الكبرى على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل وتفعيل التعاون الإقتصادي والتكنولوجي، "فقد أصبح هناك وعي متزايد بضرورة الإنتظام في مجموعات متفاوتة متضامنة، تدافع عن مصالحها لمجموعات كأعضاء وليس فقط إزاء طموحات هيمنة باغية، بل أيضاً من أجل توفير الشروط الضرورية للتنمية، واكتساب القدرة على الصمود في عالم يبدو أن المنافسة فيه ستلعب دوراً تتزايد أهميته وخطورته باستمرار، ولعل الإتحاد الأوربي مثالاً صالحاً للإقتداء به في هذا المجال[22]. بالإضافة لذلك عليها ضرورة العمل الجاد لمحاربة ثقافة الإستسلام والخنوع والإنفصال، والتسليم بالأمر الواقع، ودعوة كافة المجتمعات العربية والقوى السياسية في المنطقة العربية لدعم التكامل السياسي والإقتصادي العربي الأفريقي وتفعيله واحترام حقوق الإنسان للمواطن العربي وتحقيق العدالة الإجتماعية، حرصاً على استمرار وجود الأمة العربية، وأخذ مكانتها اللائقة بين شعوب العالم في زمن العولمة والفضاءات والتكتلات الكبرى، وكما يرى محمد الحصن من أنه:"لابد للدول الأفريقية في ظل الإتحاد الأفريقي أن تستفيد من الآليات التي توفرها ظاهرة العولمة، وحتى لا تكون افريقيا منعزلة... لا بد من التحرك في إطار الإيجابيات التي توجد في العولمة، والرفض للعولمة قد يضيع على افريقيا فرصة الإعلان عن هويتها والتحدي للشبهات المثارة ضدها، لذلك يجب البدء بترتيب البيت من الداخل أي داخل كل دولة افريقية، ثم البيت الأفريقي بين جميع الدول حتى يصبح لهذه القارة كينونة وكرامة حقيقية، وتأخذ مكانها في المحافل الدولية ، وتكون فاعلة وغير منعزلة عن العالم[23].

إستخلاصات: من خلال الدراسة السابقة يمكن أن نستخلص الآتي:

- لقد أسهمت العولمة بآلياتها الحديثة وشركاتها العملاقة وسيطرتها على رأس المال والتقنية العالية في محاصرة اقتصادات الدول النامية ولا سيما الدول العربية والأفريقية وإجبارها على نمط محدد في كونها مصدر للمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة .
- نتيجة للأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها غالبية الدول العربية والأفريقية يظهر مدى الحاجة للتوجه نحو تكتل سياسي واقتصادي يساهم في تعزيزالتنمية المستدامة، ومعالجة الواقع الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الجديد في افريقيا على نحو فعال يمكنها من لعب دورها المناسب في الإقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية .
- الإتحاد الأفريقي من أبرز التكتلات الإقتصادية والسياسية العالمية وهو الرد على التحديات العالمية الراهنة ومواجهة الفضاءات الأخرى .

توصيات و مقترحات: لقد لمسنا من خلال ما تقدم في هذه الورقة مخاطر العولمة وانعكاساتها على المجتمع العربي والأفريقي، ولمزيد من العمل والجهد في هذا السياق، نشير الى بعض المقترحات التي من شأنها أن تساهم في مواجهة التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة وهي على النحو التالي:

1- تقوية الإقتصاد العربي وذلك ببناء قاعدة اقتصادية متكاملة مبنية على رؤية قومية ، لمواجهة التكتلات الإقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم اليوم ، والعمل على خلق فضاء عربي افريقي قوي وسليم يعود بالفائدة على أبناء المجتمع العربي والأفريقي .
2- إنشاء سوق عربية مشتركة بتفعيل إتفاقية التعاون العربي المشترك من خلال الجامعة العربية عام 1945م، واتباع سياسة حكيمة لتوظيف الموارد العربية ، كما يتوجب إنشاء منظمة للتجارة الحرة لتعزيز المبادلات التجارية كخطوة فريدة لتوحيد تجارتها وإلغاء التعريفة الجمركية بينها ، وإعطاء المزيد من الحرية في تنقل الأفراد والبضائع بدون عوائق .
3- عدم ترك الفرصة للكيان الصهيوني بتطبيع العلاقات مع الدول العربية على أي مستوى حتى لا يتسنى له إختراق الصف العربي والقضاء على اقتصاده، وجره الى نزاعات جانبية، وطمس هويته الثقافية، والعمل على تحقيق الوحدة العربية، وزيادة تشجيع الإستثمارات العربية داخل الوطن العربي وافريقيا بكل الوسائل الممكنة والمتاحة .
4- إن قدرة الدول العربية والأفريقية على مواجهة تحدي العولمة مرهون بتغير طبيعة ودور وممارسات مؤسسات الحكم في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية العربية والأفريقية، والعمل على إيجاد مؤسسات مستقلة ومستقرة قادرة على التغلغل في المجتمع وتوظيف إمكانياته، وتحقيق أهدافه وطموحاته، وتوزيع ثروة المجتمع على جميع أفراده وفئاته، والعمل على استيعاب مطالب كل الفئات والمشاركة في الحياة السياسية والإقتصادية و الإجتماعية بصورة فعالة.

هوامش البحث ومراجعه:

1- مولود الطبيب ، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، مركز الدراسات، طرابلس، 2005م ، ص184 .
2- محمد الفرجاني الحصن، افريقيا وتحديات العولمة، المكتبة الجامعية، غريان، 2002م، ص12